

كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في التفسير

أحمد و أبو حنيفة وغيرهما لأن الخمر تشتهيها النفس و فيها الحد بخلاف البنج فإنه لاحد فيه بل فيه التعزير لأنه لايشتهى كالميتة و الدم و لحم الخنزير فيها التعزير و عامة العلماء على أنه لاحد فيها إلا قولاً نقل عن الحسن فهذا فيمن زال عقله .
و أما إذا كان يعلم ما يقول فان كان مختاراً قاصداً لما يقوله فهذا هو الذي يعتبر قوله و ان كان مكرهاً فان اكره على ذلك بغير حق فهذا عند جمهور العلماء أقواله كلها لغو مثل كفره و ايمانه و طلاقه و غيره و هذا مذهب مالك و الشافعي و أحمد و غيرهم .
و أبو حنيفة و طائفة يفرقون بين ما يقبل الفسخ و ما لا يقبله قالوا فما يقبل الفسخ لا يلزم من المكروه كالبيع بل يقف على إجازته له و ما لا يقبل الفسخ كالنكاح و الطلاق و اليمين فإنه يلزم من المكروه .
و الجمهور ينازعون في هذا الفرق في ثبوت الوصف و في تعلق الحكم به فانهم يقولون النكاح و نحوه يقبل الفسخ و كذلك العتق يقبل الفسخ عند الشافعي و أحد القولين في مذهب أحمد حتى أن المكاتب قد يحكمون بعنقه ثم يفسخون العتق و يعيدونه عبداً و الايمان المنعقدة تقبل التحلة كما قال تعالى ^ قد فرض لكم تحلة إيمانكم